شكوى إلى الأمم المتحدة تطالب ليبيا بإيقاف العنف القائم على النوع الاجتماعي

جنيف - تونس، 05 أغسطس 2025 – قدمت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT)، بالتعاون مع شركائها المحامين بمكتب بيتر ومورو (Peter & Moreau) في سويسرا، شكوى إلى لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة (لجنة سيداو) نيابة عن السيدة وداد الشريقي.

وقعت المواطنة الليبية وداد الشريقي ضحية لممارسات عنف مروعة قائمة على التمييز ضد النوع الاجتماعي، حالها حال العديد من الفتيات في ليبيا، وتعد هذه الانتهاكات الممنهجة إخفاقا واضحا في توفير الحماية من قبل الدولة الليبية. تهدف الشكوى المقدمة إلى الحصول على سبل الانتصاف عبر المساءلة والتعويض لصالح السيدة وداد الشريقي. وتؤكد تفاصيلها على إخفاق ليبيا المستمر في حماية الفتيات والنساء من العنف المؤسسي والوفاء بالتزامات الحكومة في احترام حقوق الإنسان، خصوصا بالتزاماتها ببنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) واتفاقية مناهضة التعذيب (CAT) التي صادقت عليها ليبيا منذ عقود. تُعد هذه الشكوى ذات أهمية بالغة نظرًا لندرة البلاغات الفردية من ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والمرتكب تحديدا ضد الفتيات الليبيات التي تقدم إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وتعد هذه الشكوى فرصة سانحة لتفعيل الرقابة الدولية ولإرساء العدالة للناجيات الليبيات. إن الدعم القوي من الأمم المتحدة، لا سيما من لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ضروري لضمان وفاء ليبيا بالتزاماتها تجاه المرأة الليبية.

تعرضت المواطنة وداد الشريقي للتهديد والتعذيب والخطف والعنف الجنسي كرد فعل عنيف إثر مساعدتها لوالدتها وشقيقاتها على الفرار من العنف الأسري ومتابعتها للإجراءات القانونية ضد والدها وأقاربها. توضح تفاصيل قضيتها بشكل مؤثر الأخطار الجسيمة التي تواجهها الفتيات والنساء اللواتي يتحدين بيئة تتسم بالعنصرية ضد النساء المبني على الهيمنة الأبوية واللواتي يسعين لتحقيق العدالة لهن في ليبيا.

تشارك السيدة الشريقي بشجاعة دافعها لمتابعة هذه الشكوى قائلة: "*هذه الشكوى تمنح صوتاً لعدد لا يحصى من النساء والفتيات الليبيات اللواتي يعانين لفترة طويلة من الزمن دون معالجة الأسباب والعواقب من قبل الجهات الحكومية والقضائية. بينما فتحت أمامي فرصة للحصول على الأمان بالخارج، لازالت العديد من الفتيات والنساء يقعن ضحايا نتيجة لنقص الحماية والقدرة على الانتصاف القانوني في بلدهن. أتمنى أن تمثل هذه الشكوى مطلباً للدولة الليبية لمراجعة سياساتها تجاه المرأة والفتاة لتوفير سبل حماية أفضل.*"

لقد استنفذت وداد جميع السبل القانونية المحلية، ومع ذلك، فشلت السلطات الليبية بالاستمرار في التدخل للحماية، مما أدى لاستمرار العنف ضدها وضد عائلتها. تجاهل القضاء نتائج العنف والتعذيب، ورفض الشكاوى المقدمة للمحاكم والنيابات المعنية، وأنكر دوره في حمايتها، في ظل تصاعد للانتهاكات المرتكبة ضدها. ويجدر الإشارة، إلى أنه لم يتم القبض على الجناة المنتسبين للميليشيات، الذين أصبحوا لاحقًا جزءًا من قوات الأمن الحكومية، في جريمة اختطافها خارج مبنى محكمة ليبية. لم يتم إنقاذ السيدة الشريقي، وعند تدخل الشرطة، تم إعادتها ببساطة إلى خاطفيها. في نهاية المطاف، اضطرت وداد لتأمين هروبها بنفسها، دون تدخل الدولة.

تشكل هذه الأفعال والإخفاقات من جانب الدولة الليبية انتهاكات واضحة لعدة مواد من اتفاقية سيداو، ولا سيما المادتين 1 و2، اللتين تلزمان الدول بمنع التمييز وأعمال العنف ضد المرأة والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم، مما يكشف بشكل لا لبس فيه عن الفشل المنهجي والمتكرر من قبل السلطات الليبية.

صرّح أوليفييه بيتر، الممثل القانوني للسيدة الشريقي: "*أظهرت وداد الشريقي شجاعة حقيقية بالدفاع عن عائلتها والمطالبة بالعدالة. وفي المقابل، قوبلت بالعنف والصمت والتخلي من قبل الحكومة*". وأضاف: "*من خلال تقديم هذه الشكوى إلى لجنة سيداو، لا تبحث موكلتنا عن العدالة لنفسها فحسب، بل عن الاعتراف بحقوق وحماية جميع النساء والفتيات اللواتي يواجهن العنف القائم على النوع الاجتماعي دون دعم مؤسسي في ليبيا*".

يتجلى الفشل الممنهج لليبيا في إخفاقها المستمر في ملاحقة واحتجاز المشتبه بارتكابهم جرائم العنف الأسري. يتم الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل أقل بكثير يحدث على أرض الواقع بسبب تفشي ظاهرة الوصم الاجتماعي والإفلات من العقاب، وعدم الثقة في المؤسسات الحكومية. يؤدي غياب التشريعات المحلية الكافية لجرائم العنف ضد المرأة والفتاة إلى تفاقم الوضع، ويشكل هذا استمرارا لانتهاك ليبيا لالتزاماتها بموجب اتفاقية سيداو من خلال القوانين التمييزية والمؤسسات غير الفاعلة وخلو البلاد من سبل الانتصاف الفعالة.

تحث الشكوى الدولة الليبية على الاعتراف الكامل بمسؤوليتها من خلال تقديم تعويضات شاملة لوداد الشريقي عن الضرر الذي لحق بها، وضمان المساءلة للجناة، وتحقيق العدالة دون تأخير أو تأجيل، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم تكرار مثل هذه الجرائم. علاوة على ذلك، يجب على الدولة إجراء إصلاحات هيكلية لمنع الانتهاكات ضد النساء والفتيات مستقبلا، وضمان التحقيق في مرتكبي العنف ومقاضاتهم على الفور وبشكل نزيه وعادل. يجب على ليبيا أيضًا ضمان وصول الضحايا إلى سبل الانتصاف والحماية القانونية، بما في ذلك التأهيل والرعاية الصحية والدعم المالي وإنشاء تدابير حماية فعالة.

للمزيد من المعلومات أو لطلب مقابلة، يرجى التواصل مع:
فرانشيسكا بيتزولا، مديرة الاتصالات بالمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب: fpe@omct.org
سحر بن حازم، مسؤولة المناصرة والاتصالات، برنامج ليبيا بالمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب: sab@omct.org